

اللجنة النيابية لتقصي الحقائق  
حول أحداث سيدي إفني



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

تقديم التقرير العام لأعمال  
اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني  
يوم 07 يونيو 2008

جلسة يوم الأربعاء 17 دجنبر 2008

مقرر اللجنة : السيد عمر السنتيسي

**تقديم التقرير العام لأعمال  
اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني  
يوم 07 يونيو 2008**

السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء المحترمون،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أقف أمام المجلس، الموقر لتقديم خلاصة أعمال اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الأحداث التي عرفتها مدينة سيدي إفني يوم 07 يونيو 2008، كما توصلت إليها اللجنة، وكما هي مسطرة بتفصيل في التقرير النهائي الذي صادقت عليه بالإجماع، ورفعته إلى السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 25 شتنبر 2008.

هذه اللجنة التي شرفني زملائي في المجلس بأن أكون أحد مقررَيْها، قد انطلقت في عملها الفعلي كما يعرف الجميع بعد أسبوعين فقط من تاريخ الأحداث، وتمكنت بعد ستة أسابيع كاملة من العمل المتواصل في الزمن والمتنوع من حيث أمكنة مباشرته، بالخروج بخلاصات واستنتاجات حول هذه الأحداث.

إن الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها لجننتنا، والتي سأعود إلى بسطها أمامكم في آخر هذه الكلمة، جاءت بناء على تمحيص دقيق وعميق لكل المعطيات والحيثيات المرتبطة بالأحداث.

وكذلك على القراءة الموضوعية والمجردة من كل مقاربة ذاتية أو عاطفية أو سياسية لكل مكونات اللجنة. وقد ساعد على هذا الأمر المستوى الفكري المتميز لأعضاء اللجنة ومهنية الأطر الإدارية والتقنية التي صاحبت عملها،

وعلى الخصوص المتابعة الفعلية للسيد رئيس المجلس من خلال توفيره كل الظروف الملائمة لعمل اللجنة ومدّها بكل الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية لإنجاح مهمتها.

وهنا لابد من أن نشيد بامتنال الأعضاء الكامل للإشكالية الأولية التي وضعناها لتأطير عملنا داخل اللجنة، والمتمثلة على الخصوص في البحث الجاد عن جواب موضوعي وصريح ومستقل عن كل التأثيرات، أي كان نوعها ومصدرها، وذلك بعيدا عن كل الأحكام المسبقة، قصد معرفة ماذا وقع في سيدي إفني يوم 07 يونيو 2008؟ وكيف وقع؟ ولماذا وقع؟ وما حجية وصدقية ما تم تداوله بمختلف الوسائل؟

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة النواب،**

يسعدني مرة أخرى أن أقدم إلى مجلسنا من خلال هذه المداخلة، عصارة عمل اللجنة بعدما أقف بشكل مختصر عند منهجية العمل الخاصة بها، وتقديم بعض المعطيات النوعية والكمية عن أعمالها، والخطوط العريضة للشهادات والإفادات المستقاة من الميدان ولدى الساكنة والمسؤولين بكل أصنافهم وتراتبيتهم السياسية والإدارية، وكذا لدى ممثلي المجتمع المدني المحلي والوطني.

## I. على مستوى العمل النوعي والكمي للجنة.

إن الوقوف عند هذا النوع من المعطيات اعتبرناه ضرورة منهجية لتحليل التقرير الذي تقدمنا به، وذلك لإعطاء فكرة واضحة عن حجم العمل وطرقه،

وهذا يعتبر معطى ضروريا لكل تقييم موضوعي لأي عمل كان. وثانيا لضمان شفافية العمل من خلال إبراز كل المعطيات المرقمة.

فعلى مستوى استدعاء الشهود فقد تم توجيه 54 رسالة طلب استماع وإخطار بالاستماع، منها 3 فقط كانت من أجل التحفظ على مشاركة أحد شهود اللجنة في إحدى البرامج التلفزيونية، نقول فقط تحفظا وتذكيرا بمواد القانون التنظيمي الذي يعرض هذه الحالات للمساءلة القضائية وليس طلب منع البرنامج كما تم الترويج له من طرف بعض الأوساط.

■ فيما يخص عدد الشهود ونوعيتهم، استمعت اللجنة في الموضوع إلى 190 شخصا، منهم 4 مسؤولين حكوميين و12 مسؤولا محليا وإقليميا وجهويا، و5 ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، و5 ممثلين محليين للأحزاب السياسية و8 من عناصر الأمن المشاركة في عمليات التدخل ليوم 07 يونيو 2008، بالإضافة إلى مسؤول قضائي واحد و155 مواطنا من سكان مدينة سيدي إفني.

■ وهكذا فقد نظمت اللجنة 190 جلسة استماع، بالإضافة إلى 4 جلسات تنظيمية وست جلسات أخرى للبت في محاضر جلسات الاستماع والاطلاع على وثائق العمل و **(8) ثمان جلسات** أخرى لقراءة مشروع التقرير النهائي والمصادقة عليه.

■ وللإشارة فإن جميع أعمال اللجنة تم توثيقها من خلال تحرير محاضر مفصلة وأخرى مختصرة بخصوص كل جلسة استماع بالإضافة إلى التسجيل بالصوت والصورة لكل أعمالها، علاوة على هذا التقرير النهائي.

■ وهكذا جمعت اللجنة (75) شريطا صوتيا مجموع سعتهم (112) ساعة، و(28) قرصا مدمجا صوتيا و(163) قرصا مدمجا تحت نظام

DVD. وتوصلت ب (435) صورة فوتوغرافية من بينها صور مكررة توصلت بها اللجنة من جهات مختلفة؛

- لائحة ل (14) سيارة للقوات العمومية ونوعية الأضرار الملحقة بها يوم 07 يونيو 2008.
- لائحة بأسماء (36) مصابا من بين قوات الأمن والقوات المساعدة جراء أحداث يوم 07 يونيو 2008 .
- لائحة بأسماء (34) مصابا مع تبيان نوعية الإصابات من بين المدنيين من ساكنة سيدي إفني.
- لائحة بأسماء (12) شخصا محالا على العدالة.
- لائحة بخسائر شاحنات نقل الأسماك وعددها (80) شاحنة.
- (17) محضر معاينة أنجزت من طرف محلفين قضائيين تثبت الخسائر الملحقة بأصحاب الشاحنات وبتعفن حمولتها من الأسماك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

## **II. بخصوص مضامين الشهادات والإفادات:**

وقف التقرير من خلال هذا المحور عند مختلف الإفادات التي استقتها مباشرة من الشهود، وحاولنا ترتيبها وتصنيفها بحسب نوعية المستمع إليهم لتسهيل قراءتها وإبراز تقاطعاتها وتناقضاتها.

- **المستمع إليهم من ساكنة سيدي إفني،** تمكنت اللجنة من تقسيم إفادات الساكنة إلى فئتين: فئة أكدت المداهمات وإتلاف الأثاث وتكسير الأبواب والضرب والجرح، السب والشتم والإهانة، التجريد من الملابس، سرقة الأموال والهواتف النقالة.

■ **وفئة ثانية أكدت عدم تعرضها للضرب سواء داخل المفوضية أو خارجها، مؤكدة أنه رغم اعتقالها واقتيادها إلى مفوضية الشرطة، تمكنت من استرجاع هواتفها النقالة والأموال التي كانت بحوزتها، في أظرفة بأسمائها عند إخلاء سبيلها في نفس اليوم.**

■ **المستمع إليهم من المصابين من رجال الأمن والقوات المساعدة.** أكدت هذه الشريحة أنها تعرضت للرشق بالحجارة من طرف المتظاهرين عند مدخل المدينة حينما كانت تحاول إزالة المتاريس من الطريق العام وأنها أصيبت جراء ذلك بكسور وجروح مختلفة.

■ **المستمع إليهم من المنتخبين وممثلي الأحزاب السياسية.** أرجع أغلب المستمع إليهم من هذه الفئة الأسباب التي حركت المسيرات الاحتجاجية بالمدينة وأدت إلى ظهور مجموعة "السكرتارية المحلية لسيدي إفني"، إلى اعتبارات منها ما هو مرتبط بتدبير الشأن المحلي، ومنها ما هو مرتبط بتخلف الحكومة عن إنجاز بعض الوعود على أرض الواقع. وتجاوز السكرتارية المحلية لدورها المدني ولعب دور سياسي أساسي في اتجاه مؤسسات الدولة. وحملوا المسؤولية فيما وقع إلى التصرفات غير المسؤولة التي صدرت عن السكرتارية المحلية من جهة والتغاضي الملحوظ للسلطة عن هذه التصرفات غير العادية من جهة ثانية. وفي نفس السياق نفوا جميعهم وجود قتلى أو اغتصابات في صفوف المتظاهرين يوم 07 يونيو 2008.

■ **إفادات ممثلي المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية:** اعتبارا لمحتويات بعض التقارير التي أصدرتها هيئات حقوقية بعد أحداث سيدي إفني، قررت اللجنة استدعاء بعض ممثلي هذه المنظمات وكذا بعض الجمعيات التنموية المحلية بغية الوقوف على مصادر المعلومات الواردة في تقاريرها والاطلاع على الإشكالات التنموية

الخاصة بالمنطقة، وهكذا تم الاستماع إلى أربع جمعيات . يمكن إجمالاً تلخيص المعلومات والمعطيات التي توصلت بها اللجنة من خلال هذه المصادر في النقاط التالية:

صنفت إحدى المنظمات الحقوقية أحداث سيدي إفني تحت خانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وربطت ما وقع في المدينة باحتقان الوضع الاجتماعي الناتج عن إهمال المنطقة. والتأكيد على بعض التجاوزات كالسرقة وهتك العرض في شخص السيد محمد إيشو، والضرب المفرط والاعتقالات التعسفية. فيما اعتبرت منظمة أخرى أحداث سيدي إفني بمثابة عقاب جماعي للسكان وانتهاكا لحقوق الإنسان. وأن محاصرة الميناء جاءت نتيجة لتخلف المسؤولين عن الوفاء بمجموعة من الوعود حول مطالب الساكنة.

ورغم هذه الإفادات أكدت ممثلة إحدى المنظمات عدم علمها الشخصي بمجريات الأحداث ودقائقها وطلبت من اللجنة الاستماع إلى ممثل فرع جمعيتها بتزنييت على اعتبار أنه كان في صلب الأحداث. هذا الأخير أكد بعض الخروقات المذكورة كاستهداف العجزة والسرقة وتحليق الطائرات فوق المدينة والاعتصاب في شخص السيدة مريم آيت موحين، مضيفا في نفس الحين أنه في الحقيقة لم يستطع الدخول إلى مدينة سيدي إفني يوم 07 يونيو 2008 وأنه استقى معلوماته من مصادر مختلفة دون تحديدها.

أما فيما يخص بعض الجمعيات التنموية المحلية، فقد صرحت أن ما وقع في سيدي إفني يمكن رده إلى ما يلي:

➤ إهمال المنطقة اقتصاديا وتنمويا لا سيما غياب الاستثمارات بالمنطقة الصناعية التابعة للميناء وتخلف المسؤولين عن إنجاز بعض المشاريع.

➤ احتقان الوضع نتيجة حسابات سياسية مرتبطة بالانتخابات التشريعية الجزئية، سيما بعد إلغاء مقعد برلماني مما فتح باب المزايدات السياسية على مصراعيه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

■ بخصوص شهادات المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين:

يمكن إجمال المعلومات والمعطيات التي توصلت بها اللجنة من

مختلف شهادات المسؤولين أعلاه على النحو التالي:

1. بخصوص الوضع الاقتصادي بالمنطقة: أجمعت الشهادات على

نقطتين أساسيتين:

- الإقرار بالمجهودات المبذولة في المنطقة من طرف المسؤولين مركزيا

وجهويا ومحليا، من حيث حجم المشاريع التي تم إنجازها أو التي هي في

طور الإنجاز سيما الشبكة الطرقية والاهتمام بالبنية التحتية للميناء.

- الإقرار بوجود مشاكل لا سيما بالميناء الذي يعتبر الرافد الأساسي

لاقتصاد المنطقة وخاصة ظاهرة الترمل التي تعرفها مختلف الموانئ

الجنوبية بالمحيط الأطلسي. وصعوبة الولوج إلى المرسى، وكذا توقف

الميناء عن الأشغال لفترة زمنية وتسجيل بعض الحوادث به، علاوة على

غياب الاستثمار بالمنطقة الصناعية.

## 2. بخصوص التدخل الأمني ليوم 07 يونيو 2008:

أكد المسؤولون بخصوص ما وقع بسيدي إفني أن بدايته ترجع إلى تاريخ 30 ماي 2008 يوم الإعلان عن نتائج القرعة التي نظمها المجلس البلدي لأجل توظيف ثمانية أعوان للنظافة، من أصل 800 مرشح. حيث عم استياء وغضب من لم يسعفهم الحظ الشيء الذي استغله أعضاء ما يسمى "بالسكرتارية المحلية" من خلال تعبئة الغاضبين وتحريضهم على الاحتجاج ضد المسؤولين، ودعوتهم للتوجه صوب الميناء والاعتصام به ومحاصرته.

وقد أكد المسؤولون انه بالرغم من خطورة هذه الوضعية المتمثلة في محاصرة مرفق عمومي وتعطيل الأشغال به، ومحاصرة الشاحنات المحملة بالأسماك الشيء الذي نجمت عنه خسائر مادية واقتصادية بالميناء. فإن السلطات فضلت منطلق الحوار والوساطة التي شارك فيها نواب المنطقة وأعيانها ومنتخبها، غير أن تعنت وإصرار المتظاهرين على تحقيق مطالبهم التعجيزية، اضطر السلطات إلى التدخل أمنيا لفك الحصار عن الميناء ورفع الضرر عن العاملين به.

وقد صرح المسؤولون في هذا الصدد، أنه تم إمهال المعتصمين 24 ساعة قبل التدخل، وأنه تم إنذارهم طبقا لمقتضيات القانون، وبالفعل وقع التدخل الأمني يوم السبت 07 يونيو 2008 لفك الحصار عن الميناء، والمحافظة على الأمن داخل المدينة، حيث تم إلقاء القبض على 187 شخصا، أفرج عنهم استجابة لبعض الوساطات، في حين أحيل 11 شخصا على النيابة العامة، وان هذه العملية تمت تحت إشراف السيد وكيل الملك.

وفي نفس السياق، اعتبرت السلطات أن الأحداث التي وقعت كان مخطئا لها بشكل مسبق، بدليل عدم التجاوب مع مختلف المساعي الودية وأن السكرتارية المحلية عبأت أتباعها ضد السلطة، كما أنه تم الإقدام على إحراق سيارة قائد المقاطعة الحضرية الثانية ومحاولة اغتياله.

وقد نفت السلطات الأخبار الشائعة حول سقوط قتلى، كما نفت في ذات الوقت وقوع حالات اغتصاب حيث لم تتوصل بأية شكاية في الموضوع.

أما بخصوص الموقف الإعلامي من أحداث سيدي إفني فقد أكدت السلطات المعنية أن وسائل الإعلام تعاملت معها بالموضوعية والحيطة دون تهويل أو تهوين، وذلك قصد تفادي الخلط والتغليب في معالجة الخبر لا سيما في هذا النوع من الأزمات. وأنه في هذا الصدد تم العمل على تقريب المواطنين من حقيقة الأوضاع، وبنت تصريحات لبعض السكان وبرلمانيي المنطقة، كما أنه بعد استقرار الأوضاع تم بث ربورتاجات إخبارية من قلب الحدث لأجل تقريب المواطن المغربي أكثر من الأجواء العامة بالمدينة.

وقد أكد نفس المصدر أن ما روجت له قناة الجزيرة عن أخبار وإشاعات حول سقوط ثمانية قتلى أمرا مغلوطا وخبرا كاذبا يشوش على الرأي العام ويتنافى وأخلاقيات الإعلام النزيه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

### III- بخصوص تطور الأحداث:

لقد تبين لأعضاء اللجنة بعد التمحيص في المعطيات وتحليل مضامين الشهادات أن ما وقع في سيدي إفني يوم 07 يونيو 2008 ترجع جذوره إلى سنة 2003، حيث تطورت هذه الأحداث بشكل تصاعدي، و تسلسلت عبر محطات مختلفة:

- بتاريخ 22 ماي 2005، قامت السكرتارية المحلية بتنظيم مسيرة احتجاجية إلى مقر باشوية المدينة رافعة مطالب محددة.

- بتاريخ 07 غشت 2005، نظمت السكرتارية مسيرة أخرى أعقبها تدخل قوات الأمن لتفريق المتظاهرين نتجت عنه إصابات مختلفة في الجانبين.
- بتاريخ 22 فبراير 2006، صدر عن السكرتارية بيان يرفع من سقف المطالب.
- بتاريخ 30 يونيو 2006، تعرض موكب الوفد الرسمي المشارك في احتفالات ذكرى استرجاع الإقليم للرشق بالحجارة اعتقلت على إثره قوات الأمن 17 فردا من المشتبه فيهم تم الإفراج عنهم فيما بعد من طرف النيابة العامة.
- بتاريخ 25 يونيو 2007، دعت السكرتارية في بيان لها إلى مقاطعة الاحتفالات الرسمية والانتخابات حتى تحقيق المطالب.
- بتاريخ 29 يونيو 2007، دعت كذلك ساكنة المدينة إلى القيام بمسيرة والاعتصام أمام ثكنة رجال المطافئ.
- بتاريخ 25 أبريل 2008، أصدرت بيانا يدعو إلى اعتبار يوم الجمعة 29 أبريل 2008 يوما للغضب والاحتجاج.

اعتبارا لهذه الكرنولوجيا يظهر أن التدخل الأمني ليوم السبت 07 يونيو 2008 لم يطرح كخيار ضروري إلا بعد نفاذ كل المساعي الحبية وفشل الوساطات التي قام بها برلمانيو المنطقة والمنتخبون الجماعيون والأعيان.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة النواب،**

## IV- بخصوص استنتاجات اللجنة حول أحداث يوم 07 يونيو

:2008

سجلت اللجنة مشروعية المطالب التنموية لمختلف مكونات مدينة سيدي إفني، من منتخبين وفعاليات سياسية واقتصادية وهيئات المجتمع المدني سواء ما تعلق منها بالميناء أو المنطقة الصناعية أو التشغيل أو غير ذلك.

كما سجلت تجاوب السلطات المختصة مع هذه المطالب والمجهودات المبذولة وإن كانت لا ترقى إلى مستوى انتظارات الساكنة.

سجلت كذلك أن توظيف المطالب المشروعة لساكنة المدينة من طرف "السكرتارية المحلية" لفرض نفسها في مرحلة أولى مخاطبا وتجاوزها للمؤسسات في مرحلة ثانية وتأزيم الأوضاع وتديبرها خارج القواعد والقوانين الجاري بها العمل في مرحلة ثالثة، أدى إلى تعريض مصالح المواطنين للأضرار والمدينة لعدم الاستقرار.

وسجلت تفريط السلطات العمومية في الحزم المطلوب لفرض احترام القوانين ونطاق ممارسة الحقوق والحريات ووضع حد للتجاوزات في الوقت الملائم.

سجلت اللجنة تبعا لما سبق تواتر مظاهر الاحتجاج وحالات الاحتقان المفضية إلى التجاوزات والتي بلغت مداها بمحاصرة الميناء.

وسجلت كذلك تعنت محاصري الميناء طوال أسبوع كامل ورفضهم الاستجابة لمختلف مبادرات الحوار التي قامت بها كل من السلطات العمومية وبعض المنتخبين وكذا بعض أعيان المنطقة، مفضلين التصعيد ورفع سقف المطالب كما ونوعا الشيء الذي أدى إلى حدوث خسائر اقتصادية نتيجة استمرار الحصار وتأجيل التدخل لفكه، حيث تمكنت اللجنة من تقييم الأضرار التي لحقت

بالميناء، في ضياع 850 طن من الأسماك وخسارة مالية تقدر بحوالي 6.5 مليون درهم، كما تسبب الحصار على الميناء في تآزم وضعية العاملين به . وفي هذا الصدد سجلت اللجنة أن قرار تسخير القوات العمومية لرفع الحصار عن الميناء وفرض النظام فجر يوم السبت 2008-06-07 يستند على الدواعي السابق ذكرها.

تسجل اللجنة أن القوات العمومية، وهي تنفذ هذا القرار، وتشق طريقها نحو الميناء وسعت من نطاق تدخلها ليشمل بعض الأحياء بسبب ما اعترض سبيلها من متاريس ورشق كثيف بالحجارة على مستوى مدخل المدينة وحي للا مريم، وباقي الأحياء في اتجاه الميناء. الأمر الذي أدى بها إلى تعقب الفارين عبر مختلف الأزقة.

وقد أدى هذا التدخل الذي استمر لساعات إلى إيقاف بعض الفارين وغيرهم من المارة ومن داخل بعض البيوت.

كما تسجل اللجنة بناء على الإفادات والمعاینات أن عملية التدخل على النحو المذكور أعلاه أسفر عن:

- مدهامة عدد من المنازل وتكسير أبواب بعضها؛
- بعثرة وتكسير أثاث عدد منها؛
- تكسير عدادات كهربائية لعدد من المنازل؛
- ممارسة العنف ضد عدد من الأشخاص ذكورا وإناثا ومن أعمار مختلفة؛
- إيقاف عدد من الأشخاص واقتيادهم إلى مفوضية الشرطة بمدينة سيدي إفني؛

- السب والشتم والإهانة في حق عدد كبير من المواطنين؛
- فقدان هواتف محمولة ومبالغ مالية وحلي أثناء المدهامات.

لم يثبت للجنة وقوع أية حالة قتل، كما لم يثبت لها أية حالة اغتصاب سواء من منظور القانون الجنائي المغربي أو الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

### إفادات خاصة :

- تلقت اللجنة تصريحات شهود أكد البعض منهم تعرضهم للعنف والإهانة داخل مفوضية الشرطة بسبيدي إفني في حين أكد البعض الآخر عدم تعرضه لأي عنف أو إهانة داخل المفوضية.

- كما تلقت تصريحات لأربع نساء تفيد تجريدن من ملابسهن بنفس المفوضية.

**أما بخصوص حالتني شاهدين فإن اللجنة توصلت إلى ما يلي:**

- فيما يخص حالة السيد " إيشو محمد" الذي صرح أنه تم إيلاج عصا في دبره، انتدبت اللجنة بعض أعضائها لمصاحبته قصد إجراء فحوصات طبية، أثبتت أنه مصاب بمرض البواسير، وتسلمت اللجنة شهادة طبية تؤكد ذلك، احتفظ بها ضمن الوثائق المودعة لدى رئيس مجلس النواب.

- فيما يخص حالة السيدة "مريم أيت موحين" التي قدمها رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتيزنيت على أنها تعرضت للاغتصاب، بعد أن مثلت شخصيا أمام اللجنة، نفت نفيا قاطعا أن تكون قد تعرضت لأي اغتصاب، في حين أكدت أنها تعرضت للتعنيف داخل المفوضية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

## V- بخصوص التوصيات

فإن اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي إفني، ومن خلال ما توصلت إليه من استنتاجات توصي بما يلي:

1. مطالبة الحكومة بمواصلة ومضاعفة الجهود التي تبذلها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع العمل على تنفيذ المشاريع التي تمت برمجتها بمدينة سيدي إفني ونواحيها وكذا في جميع المناطق ذات الخصاص ببلادنا.

2. تشجيع المستثمرين للاستثمار بالمنطقة بتحفيزهم جبائيا خاصة في قطاعات الصيد البحري والسياحة والصناعات الغذائية بهدف خلق فرص الشغل بالمنطقة.

3. التعجيل بتأهيل الميناء ليكون رافعة للتنمية في المنطقة.

4. إعداد برنامج تأهيلي للقطاع السياحي بالمنطقة نظرا لما تزخر به من مؤهلات سياحية واعدة.

5. وجوب التعبير عن المطالب وممارسة الحقوق والحريات في إطار القانون مع الاحترام التام للمرافق العمومية والممتلكات العامة والخاصة.

6. المعالجة الآنية للاحتجاجات والاعتصامات المخالفة للضوابط العامة باحترام تام للقانون.

7. دعوة اللجنة للهيآت السياسية والنقابية لتحمل مسؤولياتها في تأطير المواطنين، كما تدعو الدولة لتمكينها من الدعم اللازم للقيام بمهامها محليا.

8. دعوة الإعلام الوطني بكافة مكوناته للقيام بواجبه في متابعة ومعالجة الأحداث الوطنية والمحلية وتمكين المواطنين من الحق في المعلومة وذلك في إطار احترام القانون والأخلاقيات المهنية.

9. متابعة كل شخص يثبت تجاوزه للقانون سواء من القوات العمومية او من المواطنين.

10. فتح بحث معمق لتحديد المسؤوليات في ما لحق المواطنين وقوات الأمن من تجاوزات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

هذه هي مضامين التقرير الذي أعدناه داخل اللجنة والذي حاولنا تقديمه أمامكم باختصار شديد، حيث يمكن الرجوع إلى التقرير التفصيلي الموزع قصد التدقيق والاطلاع على باقي التفاصيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.